



قطاع غزة بعد الاقتتال:
الحرريات والحقوق
في غياب سلطة القانون

مقدمة:

لا يمكن النظر إلى انتهاكات حقوق المواطن بمعزل عن البيئة السياسية السائدة في المكان والزمان الحاصلة فيها. فقد فرضت عمليات الاقتتال الأخيرة في قطاع غزة، وإعلان الرئيس الفلسطيني بتاريخ 2007/6/14 حالة الطوارئ، وإقالة الحكومة القائمة، وتشكيل حكومة إنفاذ حالة الطوارئ، وما تبعه من رفض الحكومة المقالة قرار الرئيس الفلسطيني وإعلانها أنها ستستمر بالعمل كحكومة تسيير أعمال، واقعا جديدا ألقى بآثاره على جميع مناحي حياة المواطنين، كما وأثر على جملة الحقوق والحريات التي يجب أن يتمتع بها المواطنون والتي لا يجوز المساس بها تحت أي مبرر أو ذريعة.

التقرير التالي، سيلقي الضوء على أوضاع حقوق المواطن التي تعرضت ولا تزال للانتهاك في قطاع غزة خلال الفترة الممتدة من تاريخ 6/15، حيث انتهت العمليات القتالية فعليا في قطاع غزة وحتى تاريخ 2007 /6/28، حيث لا يزال قطاع غزة يدار على الصعيد الأمني من القوة التنفيذية التي شكلها وزير الداخلية الأسبق سعيد صيام، والمسنودة من المجموعات العسكرية التابعة لحركة حماس، وعلى الصعيد السياسي من قبل رئيس مجلس الوزراء إسماعيل هنية، الذي أقاله الرئيس محمود عباس. ويختتم التقرير بمجموعة من التوصيات التي ترى الهيئة ضرورة أن تقوم الأطراف المعنية بسرعة العمل على تحقيقها.

أولا: الحق في الحرية الشخصية

يعتبر الحق في الحرية الشخصية من الحقوق الأساسية للإنسان، التي كفلتها العديد من الاتفاقيات الدولية. ويتضمن الحق في إجراءات قانونية عادلة في حال قيام السلطة الحاكمة بأي عمل من شأنه أن يقيّد حريته الشخصية، بدءا من إجراءات التحريّ والتفتيش، ومرورا بالقبض والتوقيف والتحقيق والمحاكمة، والحبس أو السجن في حال الإدانة، وانتهاءً بوجوب الإفراج عن المحكوم عليه بعد انتهاء مدة محكوميته. كما حمى القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003 الحق في الحرية الشخصية، وعدم المساس بها¹.

¹ هذا يتضح من خلال النصوص، التي تضمنت مجموعة من المبادئ، تتفق وتتسجم والمعايير الدولية لحماية وصيانة هذا الحق وذلك على النحو التالي:

- المساواة أمام القانون، وبراءة المتهم حتى ثبوت إدانته أمام محكمة مختصة تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه.
- عدم جواز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر قضائي وفقاً لأحكام القانون.
- منع التعذيب، ومعاملة المتهمين وسائر المحرومين من حرياتهم معاملة لائقة.
- حرمة المساكن، وعدم جواز مراقبتها أو دخولها أو تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب وفقاً لأحكام القانون.

إثر الأحداث التي اندلعت في قطاع غزة بتاريخ 2007/6/7، واستيلاء القوة التنفيذية والمجموعات المسلحة التابعة لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) على كافة مقرات ومواقع أجهزة الأمن الفلسطينية، وإحكامها السيطرة الكاملة على القطاع. تعرض حق العديد من المواطنين في الحرية الشخصية للانتهاك سواء عند القبض عليهم أو احتجازهم أو تفتيشهم أو تفتيش منازلهم على أي خلفية كانت دون إتباع الإجراءات القانونية سواء من حيث المشروعية أو الجهة المكلفة والمخولة بإنفاذ القانون في هذا الجانب، وأخطر ما في الأمر كان عندما تم إطلاق سراح جميع السجناء المحكومين والموقوفين دون أن تتخذ الاحتياطات اللازمة لإعادتهم². ولم يقتصر الأمر على ذلك، فقد توقفت الجهات المعنية بإنفاذ القانون وتطبيقه وفقاً للقانون عن ممارسة عملها، وبالتالي توقفت الآليات القانونية المشروعة لحماية وضمن هذا الحق.

إن قرار مدير عام الشرطة الفلسطينية، لكافة العاملين في جهاز الشرطة بالمحافظات الجنوبية بالتوقف عن الدوام وعدم التعامل مع وزارة الداخلية في غزة والحكومة المقالة، والتزام معظم أفراد الشرطة بذلك، يعني توقف جهاز الشرطة وتعطيل وظائفه الأساسية المناطة به كجهة مكلفة بإنفاذ القانون، والإشراف على السجون ومراكز التوقيف وغير ذلك من الوظائف الحيوية لتنظيم المرور وحماية الممتلكات العامة.. الخ، بالإضافة لوظيفته باعتباره مأمورية ضبط قضائية، تساعد النيابة العامة في ملاحقة الجريمة.

وفي ذات السياق، توقف عمل النائب العام وجهاز النيابة العامة عن ممارسة أعمالهم في قطاع غزة. وبحسب القانون الأساسي المعدل، يتولى النائب العام الدعوى العمومية باسم الشعب العربي الفلسطيني، وهو صاحب الاختصاص في التحقيق في الجرائم ورفع الدعوى الجنائية ومباشرتها. وقد أثر ذلك على عمل السلطة القضائية على صعيد نظر القضايا الجزائية، وكافة القضايا الأخرى التي تكون النيابة طرفاً فيها حيث أنها ما تزال معطلة بالكامل.

وعلى الرغم من صدور قرار الرئيس محمود عباس في 2007/6/16 بحل القوة التنفيذية واعتبارها قوة خارجة عن القانون، وفي ضوء توقف جهاز الشرطة عن العمل، وتشكيل وزير الداخلية (رئيس الوزراء

² يذكر أن عملية الإفراج عن كافة السجناء من داخل مركز غزة للإصلاح والتأهيل قد تمت بناء على أوامر من قيادة الشرطة الفلسطينية، وذلك قبل أن تستولي الأجنحة العسكرية التابعة لحركة حماس على مجمع الأجهزة الأمنية وسط مدينة غزة، والذي يضم بداخله مركز غزة للإصلاح والتأهيل.

المقال)، مجلس أعلى للشرطة في قطاع غزة، يتولى مهمة تسيير عمل إدارات الشرطة بجميع أقسامها والتي تعرضت في معظمها لاعتداءات أدت لتدمير العديد منها، مما أثر على جاهزيتها لممارسة العمل من خلالها. فإن القوة التنفيذية لا تزال على رأس عملها، وتقوم بمهام الشرطة في قطاع غزة، لعدم عودة معظم العاملين في جهاز الشرطة لأعمالهم.

حسب المعلومات المتوفرة للهيئة تتولى القوة التنفيذية مهام تلقي الشكاوي، وتعقب المجرمين الجنائيين، والقيام بمهام مأموري الضبطية القضائية من القبض والتفتيش والتحقيق، في غياب النيابة العامة، وهذا الوضع أدى لفقدان المواطن للضمانات المقررة في القانون الأساسي وقانون الإجراءات الجزائية، لحماية حقه في الحرية الشخصية، والحصول على إجراءات قانونية عادلة من الجهات المختصة.

أما السجون ومراكز التوقيف، فتخضع في الوقت الحالي لسيطرة القوة التنفيذية وإدارتها. ووفقاً للمعلومات التي توفرت لدى الهيئة من بعض العاملين في سجن غزة المركزي، وبعض من تم إخلاء سبيلهم من النزلاء، انه وفي حوالي الساعة الرابعة من مساء يوم الخميس الموافق 2007/6/14، قد تم فتح الأبواب من قبل العاملين في السجن بناءً على أمر رؤسائهم، حيث غادر جميع النزلاء أقسام السجن إلى الخارج³. ويقدر عددهم التقريبي وفقاً لآخر إحصائية قامت بها الهيئة في نهاية مايو 2007 بـ 566 نزياً ما بين موقوف ومحكوم، بينهم 12 من النساء و 18 من الأحداث و 84 من الأمنيين. وتم أيضاً في نفس اليوم تسريح السجناء في السجن العسكري في السرايا بغزة، ويبلغ عددهم حسب آخر إحصائية للهيئة في شهر أيار 2007 (32 سجيناً)⁴.

أما على صعيد وضعية الأحداث الموقوفين في مؤسسة الربيع للرعاية الاجتماعية (الإصلاحية)، وهي تضم النزلاء من الأحداث من مختلف مناطق قطاع غزة. فحسب ما أفاد به مدير عام المؤسسة وبعض

³ وقد سجلت الهيئة واقعة مقتل أحد السجناء فور مغادرته السجن وهو النزيرل حسين هاشم صالح أبو نحل/ جندي في الأمن الوطني - من غزة، كان قد صدر ضده حكماً بالإعدام بتاريخ 1999/12/17، من قبل المحكمة العسكرية العليا بتهمة القتل، ولم يصادق رئيس السلطة الفلسطينية على الحكم حتى تاريخ مقتله أثناء تواجده على بوابة السجن المركزي في الخارج بعد مغادرته من داخل السجن بدقائق.

⁴ ووفقاً للزيارة الميدانية التي قام بها باحثو الهيئة، أكد المسئول عن سجن غزة المركزي بتاريخ 2007/6/24 القيام بالإعلان عبر الوسائل الإذاعية والمرئية والمساجد، لجميع المساجين والموقوفين قبل الأحداث، على ضرورة تسليم أنفسهم وذلك لإعادة الحال إلى وضعه السابق. لا سيما وأن العديد من المساجين يشكلون خطراً على الأمن العام، وبعضهم يخشى على حياته من الانتقام والثأر. يذكرانه نتيجة لذلك سلم فقط 28 سجيناً أنفسهم حتى تاريخ صدور هذا التقرير، ويوجد أيضاً بعض الموقوفين الجدد على تهم جنائية مختلفة، دون أن يتم عرضهم على جهة قضائية، بسبب تعطل عمل النيابة.

العاملين فيها، أن عدد النزلاء فيها عند بداية الأحداث، كان 19 نزيلًا، والمؤسسة لم تتعرض لأية أضرار بسبب تلك الأحداث، كما أن جميع النزلاء لم يصابوا بأي أذى غير أن حالة من الفزع أصابتهم والعاملين أثناء ذلك، والإشكالية التي تواجه المؤسسة ونزلائها، تتعلق بالأوضاع القانونية، وإجراءات توقيفهم وكفالتهم وحبسهم. حسب المعلومات التي توفرت لدى الهيئة تبين أن هناك عددا من الأحداث الموقوفين قد انتهت مدة توقيفهم القانونية، وكان من المفترض عرضهم على المحكمة لتمديد توقيفهم أو الإفراج عنهم، إلا أن ذلك لم يتم بسبب عدم قيام النيابة العامة بواجبها في هذا الشأن⁵. يذكر أن القانون وضع إجراءات خاصة لهذه الفئة العمرية تتعلق بإجراءات توقيفهم وكفالتهم وحبسهم، ويظل استمرار حبسهم هو الإجراء الأخير الذي تتخذه أي جهة قضائية خلال التوقيف أو المحاكمة.

ثانياً: حرية الرأي والتعبير

لا تزال حالة الإرباك تسود القطاع الإعلامي في قطاع غزة بعد أحداث الاقتتال الأخيرة التي شهدتها، وانتهت بسيطرة مقاتلي حركة حماس والقوة التنفيذية على القطاع. واستمراراً لما تقوم به من رصد للانتهاكات ومن بينها انتهاكات حرية الرأي والتعبير في قطاع غزة التي تطال الإعلاميين والمؤسسات الإعلامية، كمؤشر على مدى تمتع المواطنين بممارسة هذا الحق. فقد رصدت الهيئة انتشار حالة من الخوف والرقابة الذاتية لدى العديد من الصحفيين، لأسباب لا تتعلق بتهديدات مباشرة لأي منهم، وإنما لعدم وضوح الرؤية والهامش المسموح به لتغطية الأحداث القائمة في ظل الوضع الجديد.

بعض الصحفيين ذكروا للهيئة أنهم يتجنبوا التغطية السياسية للأحداث أو الحوارات السياسية ويركزون في عملهم على الأخبار والتقارير ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي والإنساني، وبعضهم الآخر من خوفه الذاتي، يرسل تقاريره بدون أسم أو يستخدم اسماً مستعاراً⁶.

تجدر الإشارة من ناحية أخرى، إلى أن قطاع غزة تشهد عودة لعمل الصحافة الأجنبية. كما لا تزال بعض وسائل الإعلام المحلية تمارس دوراً تحريضياً يزيد من حالة الاحتقان في قطاع غزة، وتساهم في تراجع الممارسة المقبولة لحرية التعبير الإعلامي.

فيما يلي أهم ما رصدته الهيئة في مجال انتهاكات حرية الرأي والتعبير⁷:

⁵ تجدر الإشارة إلى أن الهيئة كانت قد توجهت بتاريخ 2007/6/26، برسالة خطية إلى النائب العام حول وضعية الأحداث، مطالبة باتخاذ ما يلزم من إجراءات لتصحيح أو ضاع الأحداث القانونية، إلا أن ذلك لم يتم حتى تاريخ انتهاء إعداد هذا التقرير.

⁶ قامت الهيئة بإجراء مقابلات مع عشرات الصحفيين وجميعه أفاد بهذا المعنى، دون قيامهم بالتوقيع على إفادات حول ذلك.

⁷ أمثلة أخرى:-

نقابة الصحافيين: وفقاً للمعلومات التي توفرت للهيئة لا يزال مقر النقابة مغلقاً بعد حادثة السرقة التي تعرض لها المقر بتاريخ 2007/6/14 أثناء الأحداث الأخيرة، ووفقاً للمعلومات التي أفاد بها أمين سر النقابة لباحث الهيئة، قامت إدارة النقابة بمراجعة قيادة القوة التنفيذية في محاولة لاسترجاع موجودات النقابة ومعاودة العمل من جديد، ولم يتم ذلك حتى تاريخ صدور هذا التقرير.

تلفزيون وفضائية فلسطين: لا يزال بث التلفزيون الفلسطيني متوقفاً من قطاع غزة، ووفقاً للمعلومات المتوفرة للهيئة يسيطر مسلحون من القوة التنفيذية على مبنى هيئة الإذاعة والتلفزيون والفضائية الملاصقة لمنندى الرئيس. ووفقاً لما أفاد به المتحدث باسم القوة التنفيذية لباحث الهيئة، أن القوة التنفيذية المتواجدة في محيط مبنى التلفزيون، يحرسونه ويمنعون أي فرد من الدخول إليه لحمايته من السرقة والنهب، أما بخصوص العاملين في هيئة الإذاعة، فبحسب جميع المسؤولين من حركة حماس والقوة التنفيذية التي أجرى باحثي الهيئة مقابلات معهم، قد أكدوا على عدم منع التلفزيون والفضائية من العمل وفي حالة عودة طاقم الموظفين للعمل لن يتم التعرض لهم أو منعهم من الدخول. ومن جانب آخر أفاد بعض العاملين في هيئة الإذاعة والتلفزيون شفاهة، أنهم بعد تركهم مقر التلفزيون والفضائية خوفاً على حياتهم من الخطر، لم يعودوا إليه مرة أخرى، التزاماً بتعميم رئيس هيئة الإذاعة والتلفزيون الموجه للعاملين في قطاع غزة عبر وسائل الإعلام، بضرورة التزام المنازل وعدم التوجه إلى مقر العمل حتى إشعار آخر.⁸

راديو الشعب" التابع للجنة الشعبية لتحرير فلسطين". وفقاً للمعلومات التي أفاد بها مدير الإذاعة لباحث الهيئة، ما يزال الراديو متوقفاً عن البث، لعدم استرداد معدات الإذاعة التي سرقت أثناء الأحداث، علماً بأن القائمين على الإذاعة قاموا بتبليغ الجهات المعنية من القوة التنفيذية بالسرقة.

راديو الحرية: وفقاً لما أفادت به مديرة عام البرامج في إذاعة الحرية، بأن مقر الإذاعة تعرض إلى اقتحام ليلة 2007/6/14 من قبل القوة التنفيذية وكتائب القسام، وقاموا بالاستيلاء على جميع محتويات المقر من أجهزة بث وكامبيوتر وأثاث وملفات ومصادرتها، وعند مراجعة القوة التنفيذية في محاولة لاسترجاع الأجهزة والمعدات والمواد المصادرة، باعتبار أن الإذاعة خاصة ومستقلة، نفوا مسؤوليتهم عن ذلك وطلبوا إثبات هذا الادعاء.⁷

إذاعة صوت الشباب: وفقاً للمعلومات التي أفاد بها مديرها التنفيذي، قامت القوة التنفيذية بالسيطرة على مقرها والتواجد به، بعد انسحاب الموظفين من الإذاعة بتاريخ 2006/6/14 بسبب الأحداث الدامية في تلك الفترة، ولكن دون الاعتداء على الأجهزة والمعدات الخاصة بالإذاعة، علماً بأن جزء من الأجهزة موجود وبالاتفاق مع إدارة الإذاعة في مكان آمن، إلا أن القوة التنفيذية لا تزال موجودة في المقر وتمنع إعادة البث من جديد.

شبكة الأقصى (المرئية الفضائية، والأرضية، وإذاعة الأقصى) وفقاً للمعلومات التي أفاد بها رئيس مجلس إدارتها لباحث الهيئة، تعرضت المرئية الفضائية للتهديد بوقف بثها من خلال تصريحات وزير الداخلية في حكومة إنفاذ حالة الطوارئ عبر وسائل الإعلام، بأنه سيعمل على إغلاق فضائية الأقصى وأنه سيرسل رسائل واضحة لإدارة الأعمار الصناعية بضرورة إيقاف بث الفضائية. كذلك نفى الاتهامات من قبل تلفزيون فلسطين، بأن مرئية الأقصى استولت على أجهزة تلفزيون فلسطين واستخدمتها.

جريدة الحياة الجديدة: أفاد الصحفي منير أبو رزق مدير مكتب جريدة الحياة في غزة أن مسلحين من حماس دخلوا المكتب وقاموا بمصادرة صندوق (HARD DISK) الخاص بجهاز الحاسوب ووعدوا بإرجاعه ولكن لم يتم إرجاعه حتى تاريخه.

وكالة رامتان: أصيب الصحفي خضر أبو كويك برصاصة طائشة أثناء عمله في وكالة رامتان الكائنة في برج شوا وحصري المرتفع والمطل على مبنى السرايا الحكومي في مدينة غزة حيث اخترقت رصاصة طائشة، خذه الأيمن.

⁸ يذكر أن باحثي الهيئة قد اجروا عشرات المقابلات مع مسؤولين وموظفين في التلفزيون الفلسطيني حول هذا الأمر وجميعهم قد اقر بأنه لم يتوجه إلى التلفزيون بعد الأحداث وان هناك قراراً من رئيس هيئة الإذاعة والتلفزيون بعدم العودة إلى عملهم لاستئناف البث.

ثالثاً: الحق في تشكيل النقابات والجمعيات والاتحادات

كفلت المواثيق الدولية للإنسان الحق في تكوين وإنشاء الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وأكد القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003 على حق كل مواطن في تشكيل النقابات والجمعيات والاتحادات والروابط والأندية والمؤسسات الشعبية وفقاً للقانون والانضمام إليها.

رصدت الهيئة وفقاً للمعلومات التي توفرت لها، مجموعة من الانتهاكات التي طالت تلك المؤسسات، وكان أبرزها استمرار اعتداء المسلحين على بعض المؤسسات، واستمرار الاستيلاء على بعض المؤسسات. كما أن بعض المؤسسات لم يتم إعادة المحتويات التي تمت مصادرتها منها، وفي كلا الحالتين بقيت هذه المؤسسات متوقفة عن القيام بأعمالها ونشاطاتها نتيجة تلك الاعتداءات⁹.

⁹ أهم ما رصدته الهيئة في هذا المجال:

- 1- قامت مجموعة من القوة التنفيذية بتاريخ 2007/6/15 بالسيطرة على مركز الشاطئ الثقافي في مخيم الشاطئ، ولا تزال تسيطر عليه، ووفقاً للمعلومات التي توفرت للهيئة تجرى أعمال تطويرية في داخله تمهيداً لاستخدامه أو تسليمه إلى جهة محسوبة على حركة حماس.
- 2- قامت مجموعة من القوة التنفيذية بالسيطرة على النادي الأهلي في منطقة الشيخ رضوان شمال مدينة غزة. ووفقاً للمعلومات التي توفرت للهيئة، مازالت القوة تسيطر على المكان.
- 3- وفقاً للمعلومات التي أفاد بها مسئول في مركز بال ميديا لباحث الهيئة، قام مسلحون من حماس بالاستيلاء على جميع محتويات المركز التابع لشبيبة فتح في مدينة غزة حيث استولوا على ماكينة تصوير وأجهزة حاسوب وثلاجة وتلفونات وماكينة تصوير موصولة بالكمبيوتر وسيرفر شبكة الانترنت وملفات وأشرطة CD وتم تحطيم بعض المحتويات مما أدى إلى توقف المركز عن ممارسة نشاطه.
- 4- وفقاً للمعلومات التي أفاد بها مسئول في الشبيبة لباحث الهيئة، بأن مسلحين من حماس سيطروا بتاريخ 2007/6/14 على مقر شبيبة فتح الكائن في شارع الشهداء في مدينة غزة والقريب من مجمع السرايا الحكومي، حيث تم الاستيلاء على أجهزة الحاسوب وماكينة التصوير والأدوات الكهربائية والالكترونية وعدد من أجهزة التلفزيون وأجهزة الرسيفر وأثاث مكتبي وكاميرا فيديو، وتم مصادرة ملفات خاصة بمراسلات مع الرئيس، و120 شريط فيديو لأنشطة الشبيبة، وكرتونه تضم 50 ألبوم يوثق الأنشطة، ثم قاموا بإتلاف محتويات المقر وقام بعض الناس بالاستيلاء ونهب الأثاث المتبقي وتعطل العمل داخ المقر لعدة أيام وهو مفتوح حالياً ويحاول أعضاء المقر ترميمه حيث استعادوا بعض الأثاث من المواطنين المحيطين.
- 5- وفقاً للمعلومات التي أفاد بها أحد أعضاء لجنة حي تل السلطان لباحث الهيئة، قامت مجموعة من المسلحين الملتزمين بتاريخ 2007/6/13 ليلاً باقتحام مقر لجنة تطوير حي تل السلطان برفح حيث قاموا بفتح الباب بالقوة وأطلقوا النار داخل المقر مما أحدث أضراراً فيه وقاموا بسرقة عدد 11 حاسوب ثم قام بعض المواطنين بعد انسحابهم بالعبث ونهب محتويات المكان، بعد ذلك حضرت القوة التنفيذية بعد وصولها بلاغ بالأمر وقامت بمنع تدفق المواطنين على مقر اللجنة واستعادت عدد من الإغراض التي سرقن وتم تسليمها لأعضاء اللجنة وودعوا بمتابعة العمل لإعادة بقية الأغراض المسروقة.
- 6- وفقاً للمعلومات التي أفادت بها إحدى العاملات في اتحاد جمعية لجان المرأة للعمل الاجتماعي في رفح لباحث الهيئة، قامت مجموعة من المسلحين الملتزمين من حركة حماس بتاريخ 2007/6/15 باقتحام مقر الاتحاد برفح حيث حطموا بعض الأبواب والشبابيك وقاموا بإطلاق النار والعبث بالمحتويات ومصادرة جهاز كمبيوتر وتلفزيون وفاكس وطابعة ليزر وماكينة تصوير وآلة حاسبة كبيرة والمستندات والأقراص، وبعد ثلاثة أيام حضر احد أفراد من حماس وطلب تقديم كشف بالمفقودات وقال بأنهم سيحاولون إعادة الأغراض للجمعية. أعادت حركة حماس كلا من مقرى مركز دار الشباب للثقافة والفنون وجمعية الحياة والأمل لإدارتهما في جباليا، بعد أن سيطرت عليها عدة أيام خلال الأحداث الأخيرة، ولكن دون إعادة الأجهزة التي صادرتها أثناء الأحداث الأخيرة.

رابعاً: الحق في الحصول على الخدمة العامة

يجب على الدولة أن توفر لمواطنيها الخدمات العامة، من خلال الموظفين المعيّنين للعمل في وزارات ومؤسسات ومرافق السلطة العامة، بما يمكن المواطن من التمتع بالحقوق والحريات التي تضمنتها المواثيق والمعاهدات والإعلانات الدولية، والقانون الأساسي المعدل لسنة 2003 ومنظومة القوانين النافذة.

ما يزال قطاع غزة يشهد حالة من الإرباك الشديدة، وعدم الاستقرار، بعد الأحداث الأخيرة في القطاع، تركت آثاراً سلبية على مستوى تلقي معظم الخدمات الأساسية الواجب على السلطة الحاكمة تقديمها للمواطنين بالحد المقبول وبشكل دوري.

وقد رصدت الهيئة توقف الموظفين عن العمل وتقديم الخدمات المناطة بهم في عدد من المؤسسات على النحو التالي:

- تعليق الدوام والعمل في ديوان الموظفين العام في المحافظات الجنوبية

بتاريخ 2007/6/23، أصدر رئيس ديوان الموظفين العام د. جهاد حمدان تعميماً يقضي بتعليق الدوام والعمل في ديوان الموظفين العام في المحافظات الجنوبية حتى إشعار آخر. يذكر أنه من تاريخ 2007/6/16 وحتى تاريخ 2007/6/20 مارس ديوان الموظفين في المحافظات الجنوبية أعماله بشكل كامل وعاد الموظفون في تلك الفترة إلى أعمالهم بشكل طبيعي.

- توقف العمل في قطاع الأحوال المدنية والجوازات في وزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية

يعتبر قطاع الأحوال المدنية والجوازات التابع لوزارة الداخلية أحد أهم القطاعات التي تمس المواطنين وتتصل بهم بشكل أساسي، حيث أن المهام المناطة بهذا القطاع هي إصدار جوازات السفر وإصدار الهويات وشهادات الميلاد والوفاة، وما يتعلق بالحالة الاجتماعية والمدنية والتغيرات التي ترافقها بشكل مستمر. وقد رصدت الهيئة توقف العمل بهذا القطاع منذ بداية الاقتتال الداخلي وحتى هذه اللحظة، نتيجة الاعتداء الذي تعرض له بالتدمير والسرقه ونهب محتوياته أثناء الاقتتال¹⁰.

- توقف العمل في دائرة الارتباط المدني التابعة لوزارة الشؤون المدنية

رصدت الهيئة توقف العمل في دائرة الارتباط المدني بعد أحداث الاقتتال الأخيرة وتعتبر تلك الدائرة الجهة المختصة بالتنسيق مع دائرة الارتباط الإسرائيلي الموجودة في منطقة إيريز وهي الجهة الوحيدة المناط بها الاتصال والتنسيق مع الارتباط الإسرائيلي بما يخدم ويعزز عمل الوزارات والمؤسسات الرسمية المختلفة لتمكينها من أداء الخدمات الضرورية والأساسية للمواطنين.

- توقف العمل في معبر رفح الحدودي ومعبر إيريز

رصدت الهيئة توقف العمل منذ أحداث الاقتتال الأخيرة حتى الآن في معبر رفح الحدودي مع جمهورية مصر العربية ووقف العمل في معبر إيريز الحدودي مع إسرائيل.

- إغلاق هيئة الحج والعمرة بعد مصادرة محتوياتها

بتاريخ 2007/6/25 قامت مجموعة تابعة للقوة التنفيذية يرافقتها عدد من سيارات تابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية بإخلاء هيئة الحج والعمرة من الموظفين ومصادرة محتوياتها من مكاتب، أجهزة حاسوب، ملفات الموظفين، ملفات الحجاج، وإغلاقها.

¹⁰ وفقاً للمعلومات التي توفرت للهيئة، تعرض مبنى وزارة الداخلية (قطاع الأحوال المدنية والجوازات) إلى تدمير أغلب ممتلكاته، وسرقه 50 جهاز كمبيوتر وثلاث طابعات، إضافة إلى فقد عدد 351 جواز سفر فارغ، ودفاتر النماذج الخاصة بتسجيل المواليد والوفيات ونماذج الهويات، كما تعرض مبنى الوزارة في مدينة خان يونس إلى الحرق بعد الانتهاء من الاعتداء عليه وسرقه محتوياته بالكامل أيضاً. وبناء على ذلك أصدرت وزارة الداخلية قراراً بإيقاف العمل في قطاع الشؤون المدنية والجوازات. ووفقاً لما أفاد به السيد هشام الدسوقي/ مساعد وكيل وزارة الداخلية، فقد قامت الوزارة بإحصاء وحصر جميع الأضرار التي تعرضت لها الوزارة، وتقوم الآن بإصلاح تلك الأضرار ومحاولة استرجاع المفقودات من أجهزة ومعدات ونماذج، كما وأنها سوف تقوم بالعودة لتقديم خدماتها للجمهور خلال فترة بسيطة حتى استكمال الحد الأدنى من احتياجات العمل الأساسية، وأول ما ستقوم به الوزارة هو انجاز المعاملات الموجودة لديها من قبل بدء أحداث الاقتتال والتي تقدر بحوالي 1000 معاملة سابقة، ومن ثم ستقوم بالإعلان عبر وسائل الإعلام بالتوجه للمواطنين باستئناف عمل الوزارة، واستقبالها للمعاملات الخاصة وإصدار الجوازات بما يتناسب والإمكانيات المتاحة. كما أعلن أمين مقبول - وكيل وزارة الداخلية عن عودة إصدار جوازات السفر الفلسطينية في قطاع غزة ابتداءً من يوم الأربعاء الموافق 2007/6/27م.

- توقف العاملين في جهاز الشرطة عن العمل

توقف العاملين في جهاز الشرطة عن العمل بناء على قرار صادر عن مدير عام الشرطة، طلب من خلاله من منتسبي الشرطة بعدم التوجه لأعمالهم والتزام بيوتهم وعدم التعاطي مع أية متطلبات من أية جهة كانت وأن من يخالف ذلك القرار سوف يتعرض للمساءلة القانونية. وقد شكل رئيس وزراء الحكومة المقالة مجلس عسكري أعلى للشرطة برئاسة العميد توفيق جبر¹¹ وبناء على مقابلة أجرتها الهيئة مع رئيس المجلس العسكري الأعلى للشرطة أفاد بأنه لم يتوجه من العاملين في جهاز الشرطة حتى الآن سوى 700 عنصر يقومون بالعمل في جميع محافظات قطاع غزة بشكل محدود، ويغطون العمل في كافة إدارات الشرطة المختلفة (مخدرات - مباحث - مرور - النجدة - حراسات - أمن الشرطة - العمليات). وأنه يتم تنسيق العمل مع غرفة عمليات وإدارة الأزمة، المشكلة من قبل رئيس مجلس الوزراء المقال بصفته وزير الداخلية وذلك لتنسيق العمل مع القوة التنفيذية التي تسيطر الآن على جميع مقرات الشرطة والأجهزة الأمنية بما فيها السجون والإدارات العامة النظارات.

خامساً: الحق في تلقي الرعاية الصحية

يعتبر الحق في الصحة من الحقوق الأساسية التي يجب على الدولة أن توفرها لمواطنيها، وذلك لارتباطها المباشر بحق الإنسان في الحياة، ونظراً للأوضاع الجديدة في قطاع غزة، فإنه يجب على السلطة الحاكمة أن تعمل على تقديم الرعاية الطبية اللازمة لجميع المواطنين بدون تمييز. ووفقاً لرصد باحثي الهيئة في ضوء معطيات ازدياد حدة الحصار الذي تفرضه السلطة الإسرائيلية المحتلة، عقب سيطرة حركة حماس على القطاع، أصبحت حياة الكثير من المرضى في خطر نتيجة لذلك، وفي هذا المجال رصدت الهيئة بعض الإشكالات في المجال الصحي وذلك على النحو التالي:

العلاج في الخارج: وفقاً للمعلومات التي أفادها نائب مدير عام دائرة العلاج في الخارج في وزارة الصحة لباحث الهيئة انه بسبب إغلاق معبر رفح الحدودي وعدم القدرة على تحويل المرضى للعلاج في جمهورية مصر العربية، تقوم الدائرة بتحويل المرضى إلى المستشفيات الإسرائيلية، ومستشفيات الضفة الغربية، ومدينة القدس، ولكن أصبحت الإجراءات تأخذ وقتاً أطول من السابق لتوقف عمل دائرة التنسيق مع الجانب الإسرائيلي، ويتم التنسيق حالياً عبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الأمر الذي أدى إلى وفاة بعض المرضى، وإلى استياء أو ضاع مرضى آخرين بسبب طول الانتظار.

¹¹ يضم المجلس في عضوية كل من (العميد منتصر السقا، العميد حسن العجرمي، العميد خضر عباس، العقيد ماهر الرملي).

علاج حاملي التأمين الصحي العسكري: وفقاً للمعلومات التي توفرت للهيئة، لا تزال المستشفيات والمراكز الصحية العسكرية في القطاع لا تعمل، وذلك لعدم عودة العاملين العسكريين في المراكز والمستشفيات التابعة لقوات الأمن الوطني لعملهم. مما أفقد العديد من العسكريين فرصتهم في تلقي العلاج لا سيما وأن التأمين الصحي العسكري يوجب علاج العسكريين في المؤسسات الصحية العسكرية فقط¹².

نقص الأدوية من مخازن وزارة الصحة: أدى ازدياد حدة الحصار الإسرائيلي على القطاع، إثر سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، إلى نقص كبير في الأدوية وبعض المستلزمات الصحية اللازمة لعلاج المرضى¹³.

¹² حسب المعلومات التي توفرت لدى الهيئة قام الدكتور باسم نعيم وزير الشباب والرياضة في الحكومة المقالة، وبناءً على تكليفه بوزارة الصحة من قبل رئيس الحكومة المقال، بإصدار تعميم والإعلان عنه، إلى جميع مراكز وزارة الصحة في قطاع غزة بضرورة السماح لجميع منتسبي الأجهزة الأمنية بالعلاج في هذه المراكز.

¹³ تلقت الهيئة من خلال باحثيها إفادات بهذا المعنى من كل من مدير عام الإدارة العامة للصيدلة، ومدير عام العلاقات العامة في مستشفى الشفاء بمدينة غزة (تعتبر مستشفى الشفاء أكبر المستشفيات العاملة في الأراضي الفلسطينية).

خاتمة وتوصيات

يتضح من خلال العرض السابق أن أوضاع حقوق المواطن في قطاع غزة ما زالت تتعرض لجملة من الانتهاكات على الرغم من انتهاء عمليات الاقتتال الداخلي، نتيجة لظروف سياسية غاية في التعقيد، منها: خارجية، بفعل الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة، وانقسام السيطرة الفعلية على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي ضوء ما رصدته من انتهاكات لأوضاع حقوق المواطن، فإن الهيئة توصي بالاتي:

- 1- ضرورة تحييد الجهاز القضائي والنيابة العامة من النزاع الحاصل، وأن يكون القضاء مستقلاً في كل الظروف والأحوال، بعيداً عن الخلافات السياسية، وصمام الأمان في الأزمات، وذلك حفاظاً على مصالح المواطنين وأمنهم الاجتماعي.
- 2- على النائب العام، باعتباره القيم على الدعوى العمومية، ضرورة إعادة عمل النيابة العامة في قطاع غزة وكذلك على الشرطة المدنية العودة للقيام بواجباتها كقوة مكلفة بإنفاذ القانون، حتى يتم صيانة وضمانة الحق في الحرية الشخصية للمواطنين، وفقاً للقانون وأجهزة السلطة المختصة.
- 3- وقف كافة الانتهاكات على الوسائل الإعلامية وحمايتها مقراتها وإعادة كافة معداتها، ووقف كافة التهديدات المباشرة وغير المباشرة للعاملين في المجال الإعلامي، ووقف الحملات التحريضية في وسائل الإعلام.
4. ضرورة العمل على تحييد الجهاز الوظيفي عن كافة الخلافات والصراعات السياسية، وعودة موظفي ديوان الموظفين للعمل.
- 5- ضرورة إخلاء مقرات المؤسسات والجمعيات الأهلية التي تم الاستيلاء والسيطرة عليها، وإعادة محتوياتها التي نهبت لتتمكن من العودة لممارسة أنشطتها. واحترام حقوق المواطن في كل الظروف وعدم انتهاك حقه في تكوين الجمعيات والنقابات.